الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/53/606/Add.4
3 December 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون
البند ٩١ (د) من جدول الأعمال

مسائل سياسات الاقتصاد الكلي: أزمة الديون الخارجية والتنمية

تقرير اللجنة الثانية*

المقرر: السيد أولادزمير جيروس (بيلاروس)

أولا - مقدمة

١ - أجرت اللجنة الثانية حوارا موضوعيا حول البند ٩١ من جدول الأعمال (انظر A/53/606، الفقرة ٢). واتخذ إجراء بشأن البند الفرعي (د) في جلستيها ١٥ و ٤١، المعقودتين يومي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر و ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. ويرد سرد لنظر اللجنة في البند الفرعي، في المحضرين الموجزين ذوي الصلة (A/C.2/53/SR.15 و 41).

ثانيا - النظر في مشروعي القرارين A/C.2/53/L.2 و A/C.2/53/L.47

٢ - في الجلسة ١٥، المعقودة في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، قام ممثل إندونيسيا، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، بعرض مشروع قرار بعنوان "تعزيز التعاون الدولي من أجل إيجاد حل دائم لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية" (A/C.2/53/L.2) وفيما يلي نصه:

"إن الجمعية العامة،

"إذ تشير إلى قراريها ١٦٥/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ و ٩٢/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، والأحكام ذات الصلة من تقرير لجنة الجمعية العامة الجامعة

* سيصدر تقرير اللجنة الثانية بشأن هذا البند في ستة أجزاء تحت الرمز A/53/606 و Add.1-5.

071298 071298 98-38176

المخصصة لاستعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، وخطة التنمية، فضلا عن النتائج المتفق عليها بشأن جميع مؤتمرات الأمم المتحدة الكبرى واجتماعات القمة التي عقدت منذ بداية التسعينات،

"وإذ تشير أيضا إلى قراريها ١٦٤/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ و ١٨٥/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، بشأن تعزيز التعاون الدولي من أجل إيجاد حل دائم لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية،

"وإذ تعيد تأكيد الحاجة الماسة إلى إيجاد حلول فعالة ومنصفة وإنمائية المنحى ودائمة لمشاكل الديون الخارجية وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية، وإلى مساعدتها على التخلص بصورة دائمة من أعباء الديون التي ينوء بها كاهلها،

"وإذ ترحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها البلدان المدينة، رغم التكلفة الاجتماعية المرتفعة التي ينطوي عليها ذلك، للعمل على تنفيذ برامج الإصلاح وتحقيق الاستقرار الاقتصاديين والتكيف الهيكلي الرامية إلى تحقيق الاستقرار، وزيادة حجم الادخار والاستثمارات على الصعيد المحلي، واكتساب القدرة على المنافسة للاستفادة من فرص الوصول إلى الأسواق حيثما كانت متاحة، والتقليل من التضخم، وتحسين الكفاءة الاقتصادية والتصدي إلى الجوانب الاجتماعية للتنمية، بما في ذلك القضاء على الفقر فضلا عن إقامة شبكات سلامة اجتماعية للطبقات الضعيفة والأشد فقرا من بين سكانها،

وإذ تلاحظ أن العدوى المتفشية نتيجة الأزمات المالية الدولية تضيف حاليا أعباء أخرى إلى مشاكل الديون الخارجية للبلدان النامية بسبب الآثار المزعزعة للاستقرار المترتبة على تقلب تدفقات رأس المال، وتؤدي أيضا إلى مزيد من التخفيضات في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، وبخاصة إلى أقل البلدان نموا،

"وإذ تلاحظ أيضا أن الاستراتيجية المتطورة للديون الدولية جرى تصميمها لتحقيق استدامة ديون البلدان النامية، وإذ تؤكد في هذا الصدد على ضرورة التنفيذ الكامل والسريع لتلك المبادرات التي ستوفر مزيدا من المساعدة للبلدان النامية، وبخاصة أشد البلدان فقرا ومديونية، ولا سيما في أفريقيا، في جهودها الرامية إلى تحسين حالة مديونيتها، في ضوء المستويات المرتفعة التي لا تطاق لأعباء المجموع الكلي لأصل الدين وخدمته،

"وإذ تلاحظ مع القلق استمرار مشاكل الديون وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية المدينة، بوصفها تشكل عنصرا يؤثر تأثيرا ضارا على جهودها الإنمائية ونموها الاقتصادي، وإذ تشدد على أهمية التخفيف بصورة نهائية من أعباء الديون وخدمة الديون المرهقة المتصلة

بمختلف أنواع الديون في كثير من البلدان النامية، على أساس اتباع نهج فعال ومنصف وإنمائي المنحى ودائم، والقيام، عند الاقتضاء، بمعالجة الرصيد الكامل والمتأخرات المتزايدة لديون البلدان النامية الأشد فقرا ومديونية، باعتبار ذلك مسألة ذات أولوية،

"وإذ ترحب بقرار إجراء استعراض شامل في ١٩٩٩ لمبادرة البلدان الفقيرة الشديدة المديونية،

"وإذ تلاحظ أن البلدان النامية التي واصلت، رغم تحملها تكلفة باهظة، الوفاء بالتزاماتها الدولية المتعلقة بالديون وخدمة الديون في مواعيدها قد قامت بذلك بالرغم من الصعوبات المالية الخارجية والداخلية الخطيرة،

"وإذ تشدد على الحاجة إلى مواصلة النمو الاقتصادي العالمي وضرورة تهيئة بيئة اقتصادية دولية داعمة بصورة مستمرة فيما يتعلق بجملة أمور، منها معدلات التبادل التجاري، وأسعار السلع الأساسية، وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق، والممارسات التجارية، وفرص الحصول على التكنولوجيا، وأسعار الصرف، وأسعار الفائدة الدولية، وإذ تلاحظ استمرار الحاجة إلى توفير الموارد لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة في البلدان النامية،

"وإذ تؤكد أيضا على أهمية التوصل إلى حلول دائمة للديون الثنائية المستحقة لأطراف من خارج نادي باريس، التي أصبحت تشكل تحديا خطيرا لكثير من البلدان النامية،

"١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام عن حالة ديون البلدان النامية في منتصف عام ١٩٩٨؛

"٢ - تسلم بأن الحلول الفعالة والمنصفة والإنمائية المنحى والدائمة لمشاكل الديون الخارجية وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية يمكن أن تسهم إسهاما كبيرا في تعزيز الاقتصاد العالمي وفي الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة؛

"٣ - تلاحظ أنه لا غنى عن إحراز مزيد من التقدم بما في ذلك التنفيذ السريع لنهج مبتكرة وتدابير ملموسة، من أجل الإسهام في التوصل إلى حلول فعالة ومنصفة وإنمائية المنحى ودائمة لمشاكل الديون الخارجية وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية، وبخاصة البلدان الأشد فقرا ومديونية؛

"٤ - تلاحظ أيضا، مع التسليم بالفوائد المحتملة لتحرير التدفقات الرأسمالية الدولية، الأثر الضار الناجم عن تقلب التدفقات الرأسمالية القصيرة الأجل وأسعار الصرف على أسعار الفائدة وحالة مديونية البلدان النامية، وتشدد على ضرورة الاتساق في تنفيذ السياسات، فضلا عن توخي نهج منظمة وتدريجية وجيدة التعاقب، لتحرير الحسابات الرأسمالية، من أجل تخفيف حدة تأثير هذا التقلب وهذه الإمكانية التي تضاءلت للحصول على التمويل الخارجي؛

"٥ - تحث المجتمع الدولي على النظر في اتخاذ تدابير وإنشاء آليات، بمشاركة الدائنين من القطاع الخاص، تتيح للبلدان المدينة مهلة، من خلال تعليق مدفوعاتها مؤقتا، في حين تحتفظ بإمكانية الحصول على التمويل المؤقت؛ وتوصي في هذا الصدد بتوسيع نطاق تطبيق سياسة صندوق النقد الدولي المتمثلة في الإقراض رغم وجود متأخرات؛

"٦ - تؤكد على الحاجة الملحة إلى تزويد صندوق النقد الدولي بموارد كافية لتوفير التمويل في حالات الطوارئ للبلدان المتضررة بأزمات مالية نتيجة لارتفاع مستويات تقلب التدفقات الرأسمالية الدولية؛

"٧ - تؤكد أيضا على ضرورة أن تراعي مؤسسات بريتون وودز على النحو الكامل، لدى توفير التمويل في حالات الطوارئ، الأوضاع الاقتصادية الخاصة للبلدان النامية المدينة التي تأثرت بكوارث طبيعية؛

"٨ - ترحب بجهود البلدان النامية الرامية إلى تهيئة بيئة مواتية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي بهدف تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة بغية تحسين إمكانية تخلصها من مشاكل الديون وخدمة الديون، وتؤكد أيضا على ضرورة أن يشجع المجتمع الدولي تهيئة بيئة اقتصادية خارجية مواتية، وذلك، في جملة أمور، من خلال تحسين فرص الوصول إلى الأسواق، وتحقيق استقرار أسعار الصرف، والإشراف الفعال على أسعار الفائدة الدولية، وزيادة تدفقات الموارد، والوصول إلى الأسواق المالية الدولية، وتدفق الموارد المالية، بما في ذلك زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وتحسين فرص حصول البلدان النامية على التكنولوجيا؛

"٩ - تشدد على أن الاستراتيجية المتطورة للديون يجب أن تكون مصحوبة ببيئة اقتصادية دولية مواتية وداعمة، بما في ذلك، على نحو ما أعيد تأكيده في مشروع البلاغ الوزاري الذي قدمه رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس لعام ١٩٩٨، التنفيذ الكامل لنتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، وقرارات مراكش الوزارية لصالح أقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية؛

"١٠ - تشدد أيضا على ضرورة أن تعمل المرافق القائمة على اتخاذ تدابير تخفيف عبء الديون من خلال البرامج المختلفة لتحويل الديون، كلما كان ذلك ممكنا، مثل تحويل الديون إلى أسهم، أو مقايضة الديون بالحفاظ على الطبيعة، أو مقايضة الديون بتحقيق نماء الطفل، وغير ذلك من أنواع مقايضة الديون مقابل التنمية، التي يجب أن تنفذ على نطاق واسع بحيث يمكن مساعدة البلدان المعنية فيما تبذله من جهود إنمائية وكذلك دعم التدابير المتخذة لصالح أكثر قطاعات المجتمع ضعفا في تلك البلدان، وتطوير التقنيات المتعلقة بتحويل الديون والمطبقة على برامج ومشاريع التنمية الاجتماعية، وفقا للأولويات التي حددها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الذي عقد في كوبنهاغن في آذار/ مارس ١٩٩٥؛

"١١ - تلاحظ أن تسعة بلدان فقط بلغت نقطة القرار في إطار مبادرة البلدان الفقيرة الشديدة المديونية، وتطلب في هذا الصدد التنفيذ المعجل للمبادرة بغية تمكين البلدان المؤهلة من الاستفادة منها؛

"١٢ - ترحب بتأخير الأجل المحدد للاشتراك في مبادرة البلدان الفقيرة الشديدة المديونية إلى سنة ٢٠٠٠ بغية تمكين مزيد من البلدان المؤهلة من بلوغ نقطة القرار، وفي هذا الصدد، تحث على ضرورة تحرير عملية الدخول في المبادرة، وكذلك ضرورة أن يطرق صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بسرعة، الاحتياجات الخاصة للبلدان الفقيرة في مرحلة ما بعد الصراع؛

"١٣ - تؤكد الحاجة الملحة إلى التعبئة الفعلية لموارد مالية إضافية لمبادرة البلدان الفقيرة الشديدة المديونية وذلك من دائنين ثنائيين ومتعددي الأطراف على السواء، دون التأثير على الأنشطة الإنمائية الأخرى لبلدان نامية، وتعرب في هذا الصدد عن تقديرها للتبرعات المقدمة من بعض المانحين الثنائيين إلى الصندوق الاستئماني للبلدان الفقيرة الشديدة المديونية التابع للبنك الدولي وإلى مرفق التكيف الهيكلي المعزز/الصندوق الاستئماني للبلدان الفقيرة الشديدة المديونية التابع لصندوق النقد الدولي، وتحث المانحين الثنائيين الآخرين الذين لم يكملوا إنشاء آليات للمشاركة في المبادرة على أن يفعلوا ذلك في أقرب وقت مستطاع، وتوجه النداء ذاته إلى المؤسسات المالية الدولية؛

"١٤ - تدعو المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف إلى المساهمة في الصندوق الاستئماني للبلدان الفقيرة الشديدة المديونية لمساعدة مصرف التنمية الأفريقي على سداد حصته من التكاليف المتصلة بالمبادرة؛

"١٥ - تؤكد على أهمية توخي المرونة في تنفيذ معايير الأهلية في إطار مبادرة ديون البلدان الفقيرة الشديدة المديونية، بما في ذلك تقصير فترة التنفيذ - أي الفترة الفاصلة بين نقطة القرار وفترة الإكمال - لتصبح سنة واحدة بالنسبة لفرادى البلدان، بطريقة شفافة وبمشاركة كاملة

من البلدان المدينة، وتؤكد أيضا على أهمية التقييم والرصد النشط المتواصلين للآثار المترتبة على الشروط القائمة بخصوص معايير الأهلية في تنفيذ المبادرة، من أجل كفالة تغطية كافية للبلدان الفقيرة الشديدة المديونية، ولكي تتمكن تلك البلدان من التخلص بصورة دائمة من أعباء ديونها التي لا يمكن تحملها؛

"١٦ - تؤكد على أهمية الشفافية ومشاركة البلدان المدينة في أي استعراض وتحليل يجريان خلال فترة التكيف؛

"١٧ - تشجع نادي باريس على أن يوفر تخفيفا للديون بنسبة تتجاوز ٨٠ في المائة، فضلا عن تحويل كل الديون الثنائية الرسمية المتبقية المستحقة، من أفقر البلدان الأفريقية إلى منح بغية تقديم مساهمة مناسبة ومتسقة في السعي إلى تحقيق هدف استدامة الديون المشترك؛

"١٨ - تحث بقوة على أن يجري الاستعراض الشامل لمبادرة ديون البلدان الفقيرة الشديدة المديونية في أجل أقصاه منتصف ١٩٩٩ وأن يشمل النظر في معايير استدامة الديون فضلا عن دراسة شاملة للأثر المترتب على الجهود التقليدية لتخفيف عبء الديون بما يكفل أن تنص المبادرة على التخلص، بصورة دائمة، من أعباء الديون غير المستدامة؛

"١٩ - تحث على أن تدرج في الاستعراض الشامل مدخلات خارجية ومستقلة من منظمات دولية ذات صلة مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمات أخرى؛

"٢٠ - تدعو البلدان الدائنة، والمصارف الخاصة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف إلى أن تواصل، في إطار صلاحياتها، المبادرات والجهود لمعالجة مشاكل الديون التجارية التي تواجهها أقل البلدان نموا والطلبات المتعلقة باستمرار تعبئة الموارد عن طريق مرفق تخفيض الديون التابع للمؤسسة الإنمائية الدولية لمساعدة أقل البلدان نموا المستحقة في تخفيف ديونها التجارية؛

"٢١ - تعترف بالجهود التي تبذلها البلدان النامية المدينة للوفاء بالتزاماتها المتعلقة بخدمة الديون بالرغم من تكبدها تكلفة اجتماعية مرتفعة، وتشجع، في هذا الصدد، الدائنين من القطاع الخاص، ولا سيما المصارف التجارية، على مواصلة مبادراتهم وجهودهم للتصدي لمشاكل الديون التجارية التي تواجهها البلدان النامية المتوسطة الدخل، ولا سيما البلدان المتأثرة بالأزمة المالية، وبخاصة البلدان المعرضة لخطر عدوى تلك الأزمات؛

"٢٢ - تؤكد على الضرورة الملحة لمواصلة توفير شبكات السلامة الاجتماعية للفئات الضعيفة التي تعرضت لأشد الضرر نتيجة لتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي في البلدان المدينة، خصوصا الفئات المنخفضة الدخل؛

"٢٣ - تلاحظ مع القلق استمرار عبء التزامات الديون وخدمة الديون في البلدان المتوسطة الدخل، بما في ذلك بوجه خاص البلدان الأفريقية وتشجع الدائنين، بما في ذلك المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والمصارف التجارية، على مواصلة تقديم دعمهم لتلك البلدان في الوفاء بالتزاماتها بفعالية؛

"٢٤ - تعرب عن تأييدها القوي لاستمرار عمليات مرفق التكيف الهيكلي المعزز وتشدد في هذا الصدد على الحاجة الملحة إلى تأمين تمويله ومؤازرته؛

"٢٥ - تؤكد على ضـــرورة إكمال المفاوضات قبل نهاية ١٩٩٨ من أجل التجديد الثاني عشر لموارد المؤسسة الإنمائية الدولية لتبلغ مستوى متناسب مع احتياجات البلدان النامية الأشد فقرا من التمويل التساهلي؛

"٢٦ - تعيد تأكيد استعراض منتصف المدة العالمي للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا وبخاصة الإجراءات المناسبة لصالح تلك البلدان فيما يتعلق بديونها الثنائية الرسمية والتجارية والمتعددة الأطراف؛

"٢٧ - تؤكد على الحاجة إلى تدفقات مالية جديدة إلى البلدان النامية المدينة من جميع المصادر، بالإضافة إلى تدابير تخفيف عبء الديون التي تشمل تخفيض الديون وخدمة الديون، وتحث البلدان الدائنة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف على مواصلة تقديم المساعدة المالية التساهلية، ولا سيما إلى أقل البلدان نموا، دعما لتنفيذ البلدان النامية للإصلاحات الاقتصادية وبرامج تحقيق الاستقرار والتكيف الهيكلي، لتمكينها من التخلص من عبء الديون الثقيل واجتذاب استثمارات جديدة ومساعدتها على تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر؛

"٢٨ - تؤكد أيضا على أهمية اتخاذ تدابير إضافية لتخفيف عبء الديون في ضوء الآثار السلبية المترتبة على الأزمة المالية الدولية بالنسبة لتعبئة الموارد المحلية والخارجية من أجل تنمية أقل البلدان نموا وأفريقيا؛

"٢٩ - تطلب إلى المجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، كما تدعو إليه مؤسسات بريتون وودز، فضلا عن القطاع الخاص، إلى أن يتخذ تدابير وإجراءات ملائمة لتنفيذ الالتزامات والاتفاقات والمقررات الصادرة عن مؤتمرات الأمم المتحدة الكبرى ومؤتمرات القمة التي نظمت منذ بداية التسعينات بشأن التنمية من حيث اتصالها بمسألة الديون الخارجية للبلدان النامية؛

"٣٠ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين عن تنفيذ هذا القرار".

٣ - وفي الجلسة ٤١، المعقودة في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض السيد اوديبك اغونا (أوغندا) نائب رئيس اللجنة، مشروع قرار بعنوان "تعزيز التعاون الدولي من أجل إيجاد حل دائم لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية" (A/C.2/53/L.47) وقد قدمه على أساس مشاورات غير رسمية عقدت بشأن مشروع القرار A/C.2/53/L.2.

٤ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/53/47 (انظر الفقرة ٧).

٥ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/53/47، سحب مقدمو مشروع القرار A/C.2/53/2 مشروعهم.

٦ - وأدلى ببيان كل من ممثلي الفلبين والولايات المتحدة الأمريكية (انظر A/C.2/53/SR.41).

ثالثا - توصية اللجنة الثانية

٧ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

تعزيز التعاون الدولي من أجل إيجاد حل دائم لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراريها ١٦٥/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ و ٩٢/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، وتقرير لجنة الجمعية العامة الجامعة المخصصة لاستعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات[١]، وخطة التنمية[٢]، فضلا عن النتائج المتفق عليها بشأن جميع مؤتمرات الأمم المتحدة الكبرى واجتماعات القمة التي عقدت منذ بداية التسعينات،

---

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والخمسون، الملحق رقم ٤٨ (A/51/48).

(٢) القرار ٢٤٠/٥١، المرفق.

وإذ تشير أيضا إلى قراريها ١٦٤/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ و ١٨٥/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، بشأن تعزيز التعاون الدولي من أجل إيجاد حل دائم لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية،

وإذ تعيد تأكيد الحاجة الماسة إلى تنفيذ الآليات القائمة بطريقة فعالة ومنصفة وإنمائية المنحى إلى مدى أبعد، من أجل معالجة مشاكل الديون الخارجية وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية، بغية مساعدتها على التخلص من عملية إعادة الجدولة ومن أعباء الديون الباهظة، وتشدد في هذا السياق على ضرورة الموافقة على تقاسم الأعباء بصورة منصفة فيما بين أوساط الدائنين العامين الدوليين،

وإذ ترحب بالجهود التي تبذلها البلدان المدينة، وتؤكد أهميتها رغم التكلفة الاجتماعية المرتفعة التي كثيرا ما ينطوي عليها ذلك، من أجل العمل على تنفيذ برامج الإصلاح وتحقيق الاستقرار الاقتصاديين والتكيف الهيكلي الرامية إلى تحقيق الاستقرار، وزيادة حجم الادخار والاستثمارات على الصعيد المحلي، واكتساب القدرة على المنافسة للاستفادة من فرص الوصول إلى الأسواق حيثما كانت متاحة، والتقليل من التضخم، وتحسين الكفاءة الاقتصادية والتصدي إلى الجوانب الاجتماعية للتنمية، بما في ذلك القضاء على الفقر فضلا عن إقامة شبكات أمان اجتماعي للطبقات الضعيفة والأشد فقرا من بين سكانها، وتشجعها على مواصلة بذل تلك الجهود،

وإذ تلاحظ أن الأزمة المالية الدولية الجارية تضيف حاليا أعباء أخرى إلى مشاكل الديون الخارجية لكثير من البلدان النامية، وأن عددا من البلدان النامية قد واصلت الوفاء بالتزاماتها الدولية المتعلقة بالديون وخدمة الديون، في مواعيدها بالرغم من الصعوبات المالية الخارجية والداخلية الخطيرة،

وإذ تلاحظ أيضا في هذا الصدد الأهمية المتزايدة للمساعدة الإنمائية الرسمية كمورد خارجي لكثير من البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، في ضوء انخفاض التدفقات الخاصة، وأن اتجاه الانخفاض العام للمساعدة الإنمائية الرسمية مدعاة للقلق،

وإذ تشدد على ضرورة التنفيذ الكامل السريع لتلك المبادرات التي ستوفر مزيدا من المساعدة للبلدان النامية وبخاصة أشد البلدان فقرا ومديونية، ولا سيما في أفريقيا، في جهودها الرامية إلى تحسين حالة ديونها في ضوء المستوى البالغ الارتفاع باستمرار لأعباء المجموع الكلي لأصل الدين وخدمته،

وإذ تنوه التحسن الذي طرأ على حالة ديون عدد من البلدان والإسهام الذي قدمته استراتيجية الديون الناشئة فيما يتعلق بهذا التحسن، كما تلاحظ مع التقدير تدابير التخفيف من وطأة الديون التي اتخذتها البلدان الدائنة، سواء في إطار نادي باريس، أو من خلال إلغاء الديون والإعفاء المساوي لذلك من الديون الرسمية الثنائية، وترحب بالتدابير الأكثر مواتاة للتخفيف من وطأة الديون والتي اتخذها نادي باريس وفقا لشروط نابلي المؤرخة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤، ولأول مرة وفقا لشروط ليون،

وإذ تلاحظ مع القلق استمرار مشاكل الديون وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية المدينة، بوصفها تشكل عنصرا يؤثر تأثيرا ضارا على جهودها الإنمائية ونموها الاقتصادي، وإذ تشدد على أهمية التخفيف بصورة نهائية من أعباء الديون وخدمة الديون المرهقة المتصلة بمختلف أنواع الديون في كثير من البلدان النامية، على أساس اتباع نهج فعال ومنصف وإنمائي المنحى ودائم، والقيام، عند الاقتضاء، بمعالجة الرصيد الكامل لديون البلدان النامية الأشد فقرا ومديونية، باعتبار ذلك مسألة ذات أولوية،

وإذ تشجع الدائنين المتعددين على النظر في اتخاذ تدابير مناسبة في حالة البلدان النامية المثقلة بمستويات مرتفعة على نحو غير عادي من الديون المتراكمة،

وإذ ترحب بالقرار الذي اتخذه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لإجراء استعراض شامل لمبادرة البلدان الفقيرة الشديدة المديونية في أسرع وقت ممكن بحلول عام ١٩٩٩.

وإذ تشدد على الحاجة إلى مواصلة النمو الاقتصادي العالمي وضرورة تهيئة بيئة اقتصادية دولية داعمة بصورة مستمرة فيما يتعلق بجملة أمور، منها معدلات التبادل التجاري، وأسعار السلع الأساسية، وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق، والممارسات التجارية، وفرص الحصول على التكنولوجيا، وأسعار الصرف، وأسعار الفائدة الدولية، وإذ تلاحظ استمرار الحاجة إلى توفير الموارد لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة في البلدان النامية، وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة ومؤتمرات الأمم المتحدة الأخيرة،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام عن حالة ديون البلدان النامية في منتصف عام ١٩٩٨[٣]؛

٢ - تسلم بأن الحلول الفعالة والمنصفة والإنمائية المنحى والدائمة لمشاكل الديون الخارجية وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية يمكن أن تسهم إسهاما كبيرا في تعزيز الاقتصاد العالمي وفي الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة، وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة ومؤتمرات الأمم المتحدة الأخيرة؛

٣ - تلاحظ أنه لا غنى عن إحراز مزيد من التقدم بما في ذلك التنفيذ السريع لنهج مبتكرة وتدابير ملموسة، من أجل الإسهام في التوصل إلى حلول فعالة ومنصفة وإنمائية المنحى ودائمة لمشاكل الديون الخارجية وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية، وبخاصة البلدان الأشد فقرا ومديونية؛

---

(٣) A/53/373.

٤ - تلاحظ أيضا، مع التسليم بالفوائد المحتملة لتحرير التدفقات الرأسمالية الدولية، الأثر الناجم لتقلب التدفقات الرأسمالية القصيرة الأجل على أسعار الصرف وأسعار الفائدة وحالة مديونية البلدان النامية، وتشدد على ضرورة الاتساق في تنفيذ السياسات، فضلا عن توخي نهج منظمة وتدريجية وجيدة التعاقب، لتحرير الحسابات الرأسمالية، من أجل مواكبة تعزيز قدرة البلدان على تحمل نتائجها، بغية تخفيف الأثر الضار الناجم عن ذلك التقلب؛

٥ - تحث المجتمع الدولي على النظر في اتخاذ تدابير وإنشاء آليات طوعية، بمشاركة الدائنين من القطاع الخاص، مع مراعاة أطر العمل القائمة التي تتيح للبلدان المدينة مهلة، وذلك في جملة أمور، من خلال تعليق مدفوعاتها مؤقتا باتفاق متبادل، في حين تحتفظ بإمكانية الحصول على التمويل المؤقت، وترحب في هذا الصدد باستعداد صندوق النقد الدولي للنظر في توفير التمويل للأعضاء المتأخرين في سداد ديونهم لبعض الدائنين من القطاع الخاص؛

٦ - تؤكد على الحاجة الملحة إلى تزويد صندوق النقد الدولي بموارد كافية لتوفير التمويل في حالات الطوارئ للبلدان المتضررة من جراء أزمات مالية وذلك في جملة أمور نتيجة لارتفاع مستويات تقلب التدفقات الرأسمالية الدولية والتي تواصل اتباع برنامج الاستقرار والإصلاح في المجال الاقتصادي؛

٧ - تؤكد أيضا أن من الضروري أن تراعي مؤسسات بريتون وودز مراعاة تامة الأحوال الاقتصادية الخاصة للبلدان النامية المدينة المتأثرة بكوارث طبيعية، وذلك لدى توفير التمويل في حالات الطوارئ؛

٨ - ترحب بالقرارات التي أعلنتها بلدان دائنة عديدة لإلغاء الديون الثنائية الرسمية كليا أو جزئيا، التي اقترضتها بلدان أمريكا الوسطى والتي كانت أشد تضررا من الإعصار ميتش، والقرارات التي اتخذتها البلدان المانحة من أجل المساعدة على تخفيض الديون المستحقة للمؤسسات المتعددة الأطراف، مع التسليم بالحاجة إلى ضمان استمرار توجيه موارد كافية نحو جهود الإغاثة والإنعاش، وترحب كذلك بالمقترحات المقدمة من أجل مناقشة زيادة تخفيف أعباء الديون للبلدان المعنية في اجتماع نادي باريس في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، وتدعو المؤسسات المالية الدولية إلى تقديم المساعدة إلى تلك البلدان في جهودها من أجل التعمير، وذلك في جملة أمور، بتخفيف أعباء خدمة الديون، ودراسة اتخاذ تدابير إضافية مناسبة، والنظر مبكرا في أحقية نيكاراغوا وهندوراس في الإعفاء من الديون وفقا لمبادرة الديون للبلدان الفقيرة الشديدة المديونية؛

٩ - تشدد على أهمية مواصلة البلدان النامية لجهودها الرامية إلى تهيئة بيئة مواتية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي مما يؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة بغية تحسين إمكانية تخلصها من مشاكل الديون وخدمة الديون، وتؤكد أيضا على ضرورة أن يشجع المجتمع الدولي تهيئة بيئة خارجية مواتية، وذلك، في جملة أمور، من خلال تحسين فرص الوصول إلى الأسواق، وتحقيق استقرار أسعار الصرف، والإشراف الفعال على أسعار الفائدة الدولية، وزيادة تدفقات الموارد، والوصول إلى الأسواق المالية الدولية، وتدفق الموارد المالية، وتحسين فرص حصول البلـــدان النامية على التكنولوجيا؛

١٠ - تشدد أيضا على أن الاستراتيجية المتطورة للديون يجب أن تكون مصحوبة ببيئة اقتصادية دولية مواتية وداعمة، بما في ذلك، التنفيذ الكامل لنتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، وقرارات مراكش الوزارية لصالح أقل البلدان نموا والبلدان النامية[٤] المستوردة الصافية للأغذية؛

١١ - تشدد أيضا على ضرورة أن تعمل المرافق القائمة على اتخاذ تدابير تخفيف عبء الديون من خلال البرامج المختلفة لتحويل الديون، كلما كان ذلك ممكنا، مثل تحويل الديون إلى أسهم، ومقايضة الديون بالحفاظ على الطبيعة، ومقايضة الديون بتحقيق نماء الطفل، وغير ذلك من أنواع مقايضة الديون مقابل التنمية، التي يجب أن تنفذ على نطاق واسع بحيث يمكن مساعدة البلدان المعنية فيما تبذله من جهود إنمائية وكذلك دعم التدابير المتخذة لصالح أكثر قطاعات المجتمع ضعفا في تلك البلدان، وتطوير التقنيات المتعلقة بتحويل الديون والمطبقة على برامج ومشاريع التنمية الاجتماعية، وفقا للأولويات التي حددها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الذي عقد في كوبنهاغن في آذار/ مارس ١٩٩٥؛

١٢ - تسلم بالحاجة إلى إيلاء أولوية عليا للجوانب الاجتماعية في مبادرة البلدان الفقيرة الشديدة المديونية؛

١٣ - ترحب بالتقدم المحرز في تنفيذ مبادرة الديون للبلدان الفقيرة الشديدة المديونية، وبتمديد المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي للفترة الأصلية التي مدتها سنتين لكي تبدأ البلدان في التأهل للحصول على المساعدة حتى نهاية عام ٢٠٠٠، وتؤكد أن مبادرة البلدان الفقيرة الشديدة المديونية تتيح فرصة مهمة للبلدان الفقيرة الشديدة المديونية لكي تبلغ مركزا مستداما فيما يتعلق بالدين الخارجي؛

١٤ - تدعو إلى توسيع نطاق المبادرة بسرعة وبصورة مطردة لتشمل المزيد من البلدان، وتشجع جميع البلدان المؤهلة على اتخاذ التدابير المتعلقة بالسياسات اللازمة للشروع في العملية في أقرب وقت ممكن لكي يندرج الجميع في العملية بحلول عام ٢٠٠٠؛

١٥ - تشدد على ضرورة أن يتطرق صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بسرعة، إلى الاحتياجات الخاصة للبلدان الفقيرة في مرحلة ما بعد النزاعات، بالتعاون مع جميع الجهات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، وترحب، في هذا الصدد بقرار المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي، بإضافة قدر من المرونة في تقييمه لسجلات متابعة أداء السياسات في البلدان التي تتلقى المساعدة في مرحلة ما بعد النزاع؛

---

(٤) انظر: الصكوك القانونية المتضمنة نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي حررت في مراكش في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤ (منشورات أمانة مجموعة غات، رقم المبيع GATT/1994-7).

١٦ - تؤكد أيضا الحاجة الملحة إلى التعبئة الفعلية لموارد مالية إضافية لمبادرة البلدان الفقيرة الشديدة المديونية وذلك من دائنين ثنائيين ومتعددي الأطراف على السواء، دون التأثير على الأنشطة الإنمائية الأخرى لبلدان نامية، وتعرب في هذا الصدد عن تقديرها للتبرعات المقدمة من بعض المانحين الثنائيين إلى الصندوق الاستئماني للبلدان الفقيرة الشديدة المديونية التابع للبنك الدولي وإلى مرفق التكيف الهيكلي المعزز/الصندوق الاستئماني للبلدان الفقيرة الشديدة المديونية التابع لصندوق النقد الدولي، وتحث المانحين الثنائيين الآخرين الذين لم يكملوا إنشاء آليات للمشاركة في المبادرة على أن يفعلوا ذلك في أقرب وقت مستطاع، وتوجه النداء ذاته إلى المؤسسات المالية الدولية؛ وتدعو المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف إلى المساهمة في الصندوق الاستئماني للبلدان الفقيرة الشديدة المديونية لمساعدة مصرف التنمية الأفريقي على سداد حصته من التكاليف المتصلة بمبادرة البلدان الفقيرة الشديدة المديونية؛

١٧ - تدعو البلدان الصناعية التي لم تسهم بعد في مرفق التكيف الهيكلي المعزز/الصندوق الاستئماني للبلدان الفقيرة الشديدة المديونية، إلى تقديم تبرعاتها اليه بسرعة؛

١٨ - تؤكد على أهمية توخي المرونة في تنفيذ مبادرة ديون البلدان الفقيرة الشديدة المديونية، بما في ذلك تقصير الفترة الفاصلة بين القرار ونقاط الإكمال، مع مراعاة أداء السياسات في البلدان المعنية على النحو الواجب، بطريقة شفافة، وبمشاركة كاملة من البلدان المدينة؛

١٩ - تؤكد أيضا أهمية زيادة المرونة فيما يتعلق بمبادرة البلدان الفقيرة الشديدة المديونية، فيما يتعلق بمعايير الأهلية في إطار المبادرة، بما في ذلك أهمية التقييم المتواصل والرصد النشط للآثار المترتبة على الشروط القائمة بخصوص معايير الأهلية من أجل كفالة تغطية كافية للبلدان الفقيرة الشديدة المديونية، وفي هذا الصدد تعتبر زيادة المرونة مهمة بصفة خاصة بالنسبة للحالات غير القاطعة المعروفة وحالات البلدان في مرحلة ما بعد النزاع، ويتصل هذا الأمر بمسائل شتى منها تفادي التأخيرات في وضع سجل متابعة للأداء الاقتصادي الذي سببته نكسات مؤقتة تُعزى إلى صدمات خارجية، ولمساعدتها على التخلص من عملية إعادة الجدولة ومن أعباء الديون غير المستدامة؛

٢٠ - تؤكد على أهمية الشفافية ومشاركة البلدان المدينة في أي استعراض وتحليل يجريان خلال فترة التكيف؛

٢١ - ترحب بقيام نادي باريس منذ عام ١٩٩٤، بتنفيذ شروط نابلي، وبقرار تجاوز شروط نابلي من أجل تخفيض الديون للبلدان المؤهلة، وخاصة أفقرها وأشدها مديونية، وتدعو جميع الدائنين الثنائيين والمتعددين والتجاريين الآخرين إلى تقديم تبرعات مناسبة ومطردة لتحقيق الهدف المشترك وهو القدرة على تحمل الديون؛

٢٢ - تشجع أوساط الدائنين الدوليين على النظر في اتخاذ تدابير مناسبة في حالات ارتفاع مستوى الديون المتراكمة ارتفاعا كبيرا، بما في ذلك، عند الاقتضاء، تدابير تحويل الديون، البلدان المنخفضة الدخل في أفريقيا، وخاصة أفقرها، بغية تقديم مساهمة مناسبة ومطردة من أجل الهدف المشترك وهو القدرة على تحمل الديون؛

٢٣ - ترحب بقرار مجلس صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بأن يجري الاستعراض الشامل لمبادرة البلدان الفقيرة الشديدة المديونية في أقرب وقت بحلول عام ١٩٩٩، وتشجع على تضمين الاستعراض الشامل، مسألة النظر في معايير تحمل الديون، فضلا عن دراسة شاملة للأثر المترتب على الجهود التقليدية لتخفيف عبء الديون، ودراسة العلاقة بين تخفيف عبء الديون والتخفيف من حدة الفقر في البلد المتلقي، وتسلم بضرورة تضمين الاستعراض الشامل مدخلات من منظمات دولية أخرى ذات صلة؛

٢٤ - تدعو البلدان الدائنة والمصارف الخاصة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف إلى أن تواصل، في إطار صلاحياتها، المبادرات والجهود الرامية إلى معالجة كل من مشاكل الديون التجارية التي تواجهها أقل البلدان نموا والطلبات المتعلقة باستمرار تعبئة الموارد عن طريق مرفق تخفيض الديون التابع للمؤسسة الإنمائية الدولية لمساعدة أقل البلدان نموا على تخفيف ديونها التجارية؛

٢٥ - تعترف بالجهود التي تبذلها البلدان النامية المدينة للوفاء بالتزاماتها المتعلقة بخدمة الديون بالرغم من تكبدها تكلفة اجتماعية مرتفعة، وتشجع، في هذا الصدد، الدائنين من القطاع الخاص، ولا سيما المصارف التجارية، على مواصلة مبادراتهم وجهودهم للتصدي لمشاكل الديون التجارية التي تواجهها البلدان النامية المتوسطة الدخل، ولا سيما البلدان المتأثرة بالأزمة المالية؛

٢٦ - تؤكد على الضرورة الملحة لمواصلة توفير شبكات الأمان الاجتماعي للفئات الضعيفة التي تعرضت لأشد الضرر نتيجة لتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي في البلدان المدينة، خصوصا الفئات المنخفضة الدخل؛

٢٧ - تشجع المدينين والدائنين على دراسة سبل كفالة استخدام القروض المقبلة بطريقة يمكن بها تفادي الأثر السلبي على قدرة تحمل الديون؛

٢٨ - تلاحظ مع القلق استمرار عبء التزامات الديون وخدمة الديون في البلدان المتوسطة الدخل، بما في ذلك بوجه خاص البلدان الأفريقية وتشجع الدائنين، بما فيهم المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والمصارف التجارية والدائنين الثنائيين، على مواصلة تقديم دعمهم لتلك البلدان في الوفاء بالتزاماتها بفعالية؛

٢٩ - تعرب عن تأييدها القوي لاستمرار عمليات مرفق التكيف الهيكلي المعزز وتشدد في هذا الصدد على الحاجة الملحة إلى تأمين تمويل المرفق ومؤازرته؛

٣٠ - تؤكد على ضـــرورة إكمال المفاوضات في أقرب وقت ممكن من أجل التجديد الثاني عشر لموارد المؤسسة الإنمائية الدولية لتبلغ مستوى متناسب مع احتياجات البلدان النامية الأشد فقرا من التمويل التساهلي؛

٣١ - تعيد تأكيد استعراض منتصف المدة العالمي للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا[٥] وبخاصة الإجراءات المناسبة لصالح تلك البلدان فيما يتعلق بديونها الثنائية الرسمية والتجارية والمتعددة الأطراف؛

٣٢ - تؤكد على الحاجة إلى تدفقات مالية جديدة إلى البلدان النامية المدينة من جميع المصادر، بالإضافة إلى تدابير تخفيف عبء الديون التي تشمل تخفيض الديون وخدمة الديون، وتحث البلدان الدائنة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف على مواصلة تقديم المساعدة المالية التساهلية، ولا سيما إلى أقل البلدان نموا، دعما لتنفيذ البلدان النامية للإصلاحات الاقتصادية وبرامج تحقيق الاستقرار والتكيف الهيكلي، لتمكينها من التخلص من عبء الديون الثقيل واجتذاب استثمارات جديدة ومساعدتها على تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة ومؤتمرات الأمم المتحدة الأخيرة والقضاء على الفقر؛

٣٣ - تؤكد أيضا على أهمية توفير موارد كافية لتخفيف عبء الديون في ضوء الآثار السلبية المترتبة على الأزمة المالية الدولية بالنسبة لتعبئة الموارد المحلية وكذلك الخارجية من أجل تنمية أقل البلدان نموا وأفريقيا، وترحب بتدابير التخفيف من عبء الديون المتخذة من جانب واحد بواسطة البلدان الدائنة علاوة على التخفيف من عبء الديون المتفق عليه بصورة متبادلة، في إطار مبادرة البلدان الفقيرة الشديدة المديونية، مع الأخذ في الاعتبار، أن تلك الإجراءات المتخذة من جانب واحد تعزز أثر المبادرة كحل معقول للتخلص من الديون؛

٣٤ - تؤكد كذلك الحاجة إلى تعزيز القدرة المؤسسية للبلدان النامية في إدارة الديون، وتدعو المجتمع الدولي إلى مساندة جهودها تحقيقا لتلك الغاية؛

٣٥ - تطلب إلى المجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، كما تدعو إليه مؤسسات بريتون وودز، فضـلا عن القطاع الخاص، إلى اتخاذ تدابير وإجراءات ملائمة لتنفيذ الالتزامات والاتفاقات

---

(٥) القرار ١٠٣/٥٠، المرفق.

والمقررات الصادرة عن مؤتمرات الأمم المتحدة الكبرى ومؤتمرات القمة التي نظمت منذ بداية التسعينات بشأن التطور المتعلق بمسألة الديون الخارجية للبلدان النامية؛

٣٦ - تحيط علما بمختلف المقترحات الواردة في تقرير التجارة والتنمية، ١٩٩٨[٦] بشأن موضوع الديون الخارجية للبلدان الأفريقية، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة عن التطورات المتصلة بذلك في دورتها الرابعة والخمسين؛

٣٧ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين عن تنفيذ هذا القرار.

— — — — —

(٦) **منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع** E.98.II.D.6.